

القسم يعاني من صعوبة الحصول على المستحقات المالية

العيقان لـ «الشاهد»: «الحقوق» بصدد إنشاء برنامج ماجستير متخصص في القانون الجزائري

حوار إبراهيم الزاهي:

قال رئيس قسم القانون الجزائري في كلية الحقوق جامعة الكويت مشاري العيقان ان آلية الترتيبات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس المعمول بها في الجامعة تعاني من عدة أمور منها على سبيل المثال البطء وتعقيد الإجراءات، لاسيما ان اللائحة تتضمن بعض المصطلحات الغامضة التي تحتاج إلى توضيح

خصوصا ان تعدد اللجان يؤدي إلى تشابك في الاختصاصات وبطء في سير الإجراءات.

وأكد العيقان في حوار مع «الشاهد» ان القسم بصدد انشاء برنامج ماجستير متخصص في القانون الجزائري ضمن برامج كلية الدراسات العليا في جامعة الكويت، لاسيما ان القسم يعاني من بعض الصعوبات منها على سبيل المثال المستحقات المالية وصعوبة الحصول عليها وتعقيد الإجراءات في انجاز الاعمال

المتعلقة بتطوير القسم.

وبين ان الكويت بحاجة ماسة إلى تطوير بعض التشريعات لتتواءم مع النظم التكنولوجية منها على سبيل المثال قانونا الإجراءات والجزاء اللذان صدرا في عام 1960 خصوصا ان قوانين الإجراءات لم يتم تطويرها بالشكل الكافي بما يسهم في تعزيز العدالة والايجاز في الإجراءات، أيضا قانون حقوق المرضى من القوانين المهمة المطلوب تطويرها، وفيما يلي نص الحوار:

قاعات الدراسة الموجودة في كلية الحقوق كانت مخططة لاستيعاب طلبة 1967

حماية البيئة يعتبر من القوانين التي نشأت نتيجة التطور وبالتالي هو دائما في مرحلة لمواجهة النواقص والعواقب التي جاءت في القوانين السابقة خاصة ان القانون الحالي جيد لسد الكثير من النواقص ولكن يحتاج الى إمكانات والكثير من اللوائح والقرارات التفصيلية التي توضح أحكامه، فهذا الأمر لاشك يأتي حال من الأحوال في خلال عامين ان يحدد مدى كفاية القانون لتحقيقه ولكن يحتاج الى 10 سنوات على الأقل للمعالجة.

• على الرغم من وصف البعض القانون بالحازم الا ان العنوان على البيئة البحرية على سبيل المثال مازال عرضا مستمرا ... براك ما السيب؟

القانون دائما يحتاج الى أجهزة لتطبيقه وبالتالي دائما يكون الخلل في عدم كفاية الأجهزة المعنية بتطبيق القانون وعلى سبيل المثال الاحكام التي أوردها، وكم عدد جهاز شرطة حماية البيئة تجد انهم لا يتجاوزون 70 شخصا على مستوى الدولة فلذلك هؤلاء هم من يقومون بالضبطية القضائية وضبط المخالفات فيمكن تطبيق القانون لهذه الاعداد.

• بعض وزارات الدولة تتقاذف المسؤولية أمام المخلفات البيئية، كيف يمكن علاج ذلك من خلال القانون؟

– هيئة البيئة تعاني من ناحية الميزانية وهذا يدل على أن مجلس الاسماء لا يستوعب أهمية هذا القانون لذلك الهيئة العامة للبيئة تستطيع ان تعقد مذكرات تفاهم مع الجهات الحكومية التي لا تلتزم بالاشتراطات والضوابط الخاصة في القانون وتستطيع من خلال ذلك ان تتول قضاياها من خلال تلك الجهات خاصة انتهاء الدعم المالي.

• بالمثل هناك جدل دائر حاليا حول جواز سجن نواب بالمجلس على خلفية حكم الاستئناف الخاص بقضية احتكام المجلس؟

– الحكم الصادر في هذه القضية حكم قضائي واجب الاحترام، وقد رسم القانون سبل وقنوات محددة للاعتراض عليه وهذا الأمر يكون امام الجهات القضائية الأعلى درجة خصوصا ان مسألة في هذا الوقت لا يمكن ان تناقش ما لم يصدر حكم من محكمة «التمييز» باعتباره حكما كما يطلق عليه

• بعد نحو عامين من قانون البيئة الجديد هل نجح القانون في علاج الشغرات التي استغلها البعض للاعتداء على بيئتنا سابقا؟

– مما لا شك فيه ان الغاء قانون

• تخفيض سن الحدث لا يتعلق بالإدراك والتمييز

بالدرجة الاولى عن طريق الوعي المجتمعي وبالدرجة الثانية عن طريق حل الجوانب المختلفة من المشاكل التي تواجه الفرد وقد تكون مشاكل اجتماعية او اقتصادية او نفسية وهذا الأمر يحتاج الى معالجة متكاملة، فلا شك ان في مجتمعنا عدة عوامل مهمة منها عدم التطبيق الصحيح للقانون وعدم إعطاء كل حق حقه بسبب بعض القوانين التي لا تطبق بالشكل الصحيح.

• عارضت في وقت سابق تخفيض سن الحدث في القانون الجديد من 18 الى 16 هل مازلت عند موقفك الرافض؟

– سبب رفضي الرئيسي لا يتعلق بقضية الإدراك والتمييز وإنما عند تعديل سن الحدث يجب ان يكون ذلك على نحو شامل مع نظام القانون الجزائري وليس فقط على نطاق قانون الأحداث لان كثيرا من النصوص في القانون الجزائري الكويتي تبني على سن 18 عاما، وهذا هو السبب الرئيسي الذي لفت نظري للسنة.

• بعد نحو عامين من قانون البيئة الجديد هل نجح القانون في علاج الشغرات التي استغلها البعض للاعتداء على بيئتنا سابقا؟

– مما لا شك فيه ان الغاء قانون



تصوير: مبارك المهلهل

• مشاري العيقان متحدثاً إلى الزميل إبراهيم الزاهي

• قلة الأجهزة أحد أسباب عدم تطبيق القانون بحق المخالفين للبيئة

• إعادة الهيكلة الشاملة للأجهزة القائمة على الترقية واللجان ضرورة مجلس الأمة لا يستوعب أهمية قانون البيئة

نتعامل مع نظم مازالت في اعداد التجربة والمشكلة الأهم تتعلق بالمباني، لاسيما ان القاعات الدراسية الموجودة في كلية الحقوق كانت مخططة لاستيعاب اعداد الطلبة في عام 1967، ونأمل ان يكون المسؤولون مشروع الجامعة الجديد «الشادية» قد اخذوا في الاعتبار هذا الأمر.

• كم عدد الطلبة الدارسين في قسم القانون الجزائري؟

– في كلية الحقوق لا تقبل الطلبة تأسيسا على الأقسام العلمية ولكن تقبل الطلبة على مستوى الكلية، لا يوجد لدينا تخصص في الشهادة الجامعية التي تصدر بالإضافة الى ان عدد الطلبة الاجمالي للكلية 2800 طالب وطالبة.

• ولكن البعض يرى أن سوق العمل تشبع من خريجي الحقوق؟

– اعتقد ان الفكرة لا ترتبط بالعدد ولكن بالجودة خصوصا ان تشبع السوق يرجع إلى أكثر من اعتبار لان كلية الحقوق ليست وحدها التي تغذي السوق بالطاقة العمالية وإنما التشبع بسبب ما تمنحه شهادة الحقوق من مزايا، خاصة اننا مازلنا بحاجة والدليل على ذلك ان القطاع القضائي يعاني في التأخير في نظر القضايا.

• ما أبرز التشريعات التي توجد حاجة ماسة إليها في الوقت الحالي؟

– هناك تشريعات كثيرة ونحن بحاجة ماسة إلى تطوير لنتواكب مع النظم التكنولوجية، منها على سبيل المثال قانون الإجراءات والجزاء الذي صدر في عام 1960 خصوصا ان قوانين الإجراءات لم يتم تطويرها بالشكل الكافي هذا فيما يتعلق بالقوانين الإجرائية، أيضا نجد ان هناك قوانين مثل قانون حقوق المرضى من القوانين المهمة المطلوب تطويرها.

• براك ما أسباب تزايد معدلات الجريمة في المجتمع؟

– دائما الجريمة لا ترتبط بالقوانين خصوصا ان الكل يعتقد بان الجريمة فقط ترتبط بالقوانين التي استغلها البعض للقانون ولكن في الدول المتقدمة الجريمة يتم الحد من معدلاتها

اجراء من إجراءات الترتيبات على حدة وهذا القرار لم يصدر إلى وقتنا الحالي وبالتالي تجد بعض طلبات الترتيبات يفضل فيها في ثلاثة اشهر وبعضها تأخذ سنة وهذا التباين لاشك أنه لا يحقق تكافؤاً في الفرص والمساواة امام تطبيق القانون، لاسيما ان لائحة الترتيبات تسمح بكثير من الممارسة للسلطة التقديرية بما يجعل بعض الأمور والإجراءات ليست واضحة المعالم والنقاط بالنسبة إلى المتقدم الترقية، خصوصا ان اللائحة تحتاج إلى ان تهدف إلى تحقيق مسألتي الجودة في النتائج، بمعنى ان تكون النتائج تعكس الواقع يدعو إلى إعادة هيكلة كلية للأجهزة القائمة على الترقية واللجان.

• تعاني الجامعة من أزمة الكثافة الطلابية كيف استوعبت أعداد الطلبة الكبيرة؟

– بالنسبة إلى استيعاب الطلبة نستطيع أن نستوعب ولكن على حساب جوانب اخرى منها على سبيل المثال أنه بدلا من أن تكون الشعبة فيها 40 طالبا نضطر إلى ان نضم 70 طالبا ولاشك ان هذا سيؤثر على التحصيل العلمي للطالب خصوصا اننا

برنامج للقانون الجنائي مستقل بذاته من خلال اتباع الإجراءات والقنوات الإجرائية التي ترسمها النظم واللوائح الجامعية.

• ما أبرز الصعوبات التي يعاني منها القسم في الوقت الحالي؟

– أبرز المشاكل التي تواجه القسم بالدرجة الأولى المستحقات المالية وصعوبة الحصول عليها وتعقيد الإجراءات أو الدورة المستندية في انجاز الاعمال المتعلقة بتطوير القسم.

• كيف تقيم آلية الترتيبات لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت؟

– الآلية الحالية الموجودة تعاني من عدة أمور منها على سبيل المثال البطء وتعقيد الإجراءات وتعدد اللجان التي تفصل في موضوع الترقية خاصة ان تعدد اللجان يؤدي إلى تشابك في الاختصاصات والبطء في سير الإجراءات، ومن جهة أخرى لائحة الترتيبات الحالية تتضمن بعض المصطلحات الغامضة التي تحتاج توضيحاً والتي لا يعلمها كثير ممن يرغبون في التقدم لترقية بمعنى ان لائحة الترتيبات تتحدث عما يسمى بالابحاث المشتركة خاصة اننا للأسف عندما وضعنا ضوابط فيها لائحة الترتيبات نصت صراحة على ضرورة وجود مدد زمنية لكل

مميزات لاستخدام هذا التطبيق في تسهيل وإنجاح العملية التعليمية في الجامعة، ونوهت استشاري تكنولوجيا التعليم إيمان مشير وهي مدربة معتمدة من شركة مايكروسوفت على استخدام ميزة أداة «Notebook» التي تنظم محاضرات واختبارات الأستاذة وتسهل عليهم عملية التواصل مع طلبتهم لتسليم الواجبات والبحوث وغيرها من الاستخدامات التي تطور عملهم وتوفر الوقت



• جانب من الورشة

والجهد، وفي الختام ذكرت مشير أن المشاركين يمكنهم الاستفادة من الدورات المجانية التي تقدمها لهم شركة مايكروسوفت مع اختياراتها بحيث ترسل لهم إيمالا به الشهادة المعتمدة من الشركة خلال ساعات قليلة بعد النجاح في الاختبارات.

وفي الختام أبدى المشاركون إعجابهم بما تم شرحه خلال هذه الورشة التدريبية.

مميزات لاستخدام هذا التطبيق في تسهيل وإنجاح العملية التعليمية في الجامعة، ونوهت استشاري تكنولوجيا التعليم إيمان مشير وهي مدربة معتمدة من شركة مايكروسوفت على استخدام ميزة أداة «Notebook» التي تنظم محاضرات واختبارات الأستاذة وتسهل عليهم عملية التواصل مع طلبتهم لتسليم الواجبات والبحوث وغيرها من الاستخدامات التي تطور عملهم وتوفر الوقت

وضع آلية جديدة لضمان عدم التأخير مستقبلاً «رابطة التدريس» و«مدربو الكليات»: جدول زمني لصف مستحقات الأساتذة بسرعة

وتخريج كواد وطنية للمشاركة في سوق العمل من جانبها، تقدمت رابطة أعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي لزملائها بالتهاني بمناسبة التسوية التي توصلت إليها إدارة الهيئة مع وزارة المالية بشأن رفع الحظر المفروض على صرف مستحقات الساعات الزائدة من وزارة المالية بسبب مخالفات حدثت خلال فترة سابقة، وبذلك التسوية فقد باتت عملية الصرف بعهدة إدارة الهيئة. كما تقدمت الرابطة بالشكر لإدارة الهيئة وبالأخص لنائب المدير العام للشؤون الإدارية والمالية حجر جرحر بتنفيذ الوعد الذي قطعته لرابطة أعضاء هيئة التدريس بجل جميع القضايا المالية لأعضاء هيئة التدريس بأقرب وقت.

وأشارت الهيئة الإدارية لأعضاء هيئة التدريس بأنها متفائلة بتلك التسوية، وتعتزم لإدارة الهيئة جهودها وسعيها لصف مستحقات الهيئة التدريسية، كما أن الرابطة تأمل في سرعة عملية الصرف وحصول الأساتذة على مستحقاتهم المالية عن الساعات الإضافية بالسرعة الممكنة نظرا لتأخر صرفها لقرابة عامين، وأن يكون هناك جدول زمني محدد لعملية الصرف، مع إيجاد آلية واضحة تضمن عدم تكرار تأخر صرف المستحقات تكون بديلة للألية المعمول بها والتي يشوبها الكثير من السلبيات وكانت سببا في تأخر حصول الأساتذة على مستحقاتهم المالية.



• صلاح البلوشي

ووضع خطط جديدة لألية الصرف لضمان عدم تكرار هذا التأخير مستقبلا.

وختم البلوشي تصريحه بتوجيه الشكر لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب بالهيئة لتحملهم كل هذا التأخير في الحصول على مستحقاتهم، واستمرارهم في البذل والعطاء واستمرارهم في أداء واجبه الوطني تجاه أبناء الكويت، فهم على الرغم من تأخر مستحقاتهم المالية وتركاها إلا أنهم استمروا في القيام بواجبهم على أكمل وجه من منطلق وطني بحت لتعليم أبناء الكويت